مجلة الحق

تصدر عن كلية القانون – جامعة بني وليد – ليبيا

Website: https://www.al-haqjournal.ly/index.php/alhaq/index

العدد الثالث عشر ، يونيو 2024، عدد خاص بالمؤتمر الدولي الأول لكلية القانون

الفساد والسياسة الاجتماعية

د. محمد جمال فؤاد محمد

دكتوراه مجالات الخدمة الاجتماعية، مصر

mg1221@fayoum.edu.eg

Corruption and social policy

Dr. Mohamed Gamal Fouad Mohamed

Doctorate in social service fields, Egypt

تاريخ الاستلام: 2024-04-24 تاريخ القبول: 2024-05-13 تاريخ النشر: 2024-06-01

الملخص

إن وجود الفساد في قطاعات ومؤسسات المجتمع يمثل خطورة بالغة على هذا المجتمع، حيث تداخل هذه القطاعات والمؤسسات مع غالبية قطاعات ومؤسسات المجتمع الأخرى، ويعد قطاع السياسة الاجتماعية واحدًا من تلك القطاعات الحيوية في المجتمع. والفساد بقطاع ومؤسسات السياسة الاجتماعية من القضايا الهامة والخطيرة في التي يجب على الباحثين والأكاديميين والممارسين للسياسة الاجتماعية دراستها وبحثها؛ وذلك للوقوف على أسبابها وإيجاد الحلول الممكنة للتصدي لها والحد منها، وذلك حتى نضمن سياسة اجتماعية فاعلة ومحققة لأهدافها بالمجتمع، وفي ضوء ذلك ستناقش الورقة البحثية الحالية المحاور التالية:

- أهداف ووظائف السياسة الاجتماعية.
- الفساد بقطاع ومؤسسات السياسة الاجتماعية.
- المساءلة والعدالة الاجتماعية.

الكلمات الدالة: السياسة الاجتماعية، الفساد، العدالة الاجتماعية، مؤسسات المجتمع المدني، التخطيط.

Abstract

The presence of corruption in sectors and institutions of society represents an extreme danger to this society, as these sectors and institutions overlap with the majority of other sectors and institutions of society, and the social policy sector is one of those vital sectors in society. Corruption in the social policy sector and institutions is one of the important and serious issues that researchers, academics, and

social policy practitioners must study and research. This is to identify its causes and find possible solutions to address and reduce them, in order to ensure an effective social policy that achieves its goals in society. In light of this, the current research paper will discuss the following topics:

•The goals and functions of social policy.

•Corruption in the social policy sector and institutions.

•Accountability and social justice.

Keywords: Social policy, corruption, social justice, civil society institutions, planning.

مقدمة:

تعد السياسة الاجتماعية ركنًا هامًا للمجتمع، ومؤشرًا على تقدمه ورفاهيته، حيث ترتبط السياسة الاجتماعية بكافة قطاعات ومؤسسات المجتمع الاقتصادية والسياسية والصحية والتعليمية، وجوهر عمل السياسة الاجتماعية هو الإنسان الذي هو وسيلة وهدف التنمية والتقدم والرفاهية. ويرتبط نجاح وفاعلية السياسة الاجتماعية في تحقيق أهدافها بمجموعة من المقومات أهمها توفر الجهاز الإداري الفعال للقيام بعمليات التخطيط وتنفيذ السياسة الاجتماعية، وتتطلب فاعلية الجهاز الإداري أن يخلو من الفساد، فالفساد له آثار سلبية على كافة قطاعات ومؤسسات وأفراد المجتمع، كما يمثل الفساد الخطوة الأولى في انهيار وسقوط المجتمع. فالفساد بقطاع السياسة الاجتماعية من القضايا الهامة التي يجب على الباحثين والأكاديميين دراستها؛ وذلك للوقوف على أسبابها، وإيجاد الحلول والتصدي لها، حتى نضمن سياسة اجتماعية فاعلة ومحققة لأهدافها بالمجتمع. وتسعى الورقة البحثية إلى إلقاء الضوء على هذه القضية الهامة وذلك من خلال مناقشة المحاور التالية:

أولاً – أهداف ووظائف السياسة الاجتماعية:

لقد ظهر مصطلح السياسة الاجتماعية نتيجة استخدام مصطلح "دولة الرعاية الاجتماعية" ، بعد أن ظهر هذا المفهوم في قاموس أكسفورد الذي حدد مفهوم السياسة الاجتماعية بأنها السياسة التي تضعها دولة الرعاية الاجتماعية [1].ويتضمن مفهوم السياسة الاجتماعية كلمة سياسة وتعني الافتراض بوجود أهداف يتطلب تحقيقها، وتهتم السياسة الاجتماعية بأحكام القيمة، فالأهداف والغايات المطلوب تحقيقها هي أمور حددت واعتبرت موضوعًا ذات قيمة، ومن ثم فهي تستحق التحقيق[2].

(1) عبد الحليم رضا عبد العال: **السياسة الاجتماعية أيدولوجيات وتطبيقات عالمية ومحلية**، دار الثقافة المصرية، القاهرة، 1999، ص7.

(2) طلعت مصطفى السروجي: **السياسة الاجتماعية في إطار المتغيرات العالمية الجديدة**، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة ، 2004، ص 10 : 15.

أهداف السياسة الاجتماعية:

تسعى السياسة الاجتماعية إلى تحقيق أهداف متعددة، ومن هذه الأهداف[1]:

1- تعتبر السياسة الاجتماعية أداة الحكومات لتنفيذ مجموعة من البرامج لتقديم المساعدات للمواطنين في مجال الصحة، الإسكان، التعليم، المساعدات العامة، والتأمينات الاجتماعية، أو خدمات ذات طبيعة تنموية طبقًا لاحتياجات ومشكلات المجتمع.

2- تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة بين أفراد المجتمع؛ مما يحقق الحياة الكريمة للفرد دون تمييز في الجنس أو اللون، والقضاء على البطالة.

3- تدعيم مبادئ المشاركة الشعبية والقيم العامة، وبناء الإنسان وتشجيع المواطنين على المشاركة في اتخاذ القرار ومواجهة المشكلات الاجتماعية والاقتصادية.

4- إزالة التفاوت الاجتماعي بين طبقات المجتمع، وتوزيع الخدمات العامة الموارد بين مختلف أفراد المجتمع.

5- تقديم رؤية شمولية لفهم مشكلات المجتمع، والعمل على مواجهتها والحد من تأثيرها، وتوفير مستوى معيشي مناسب كحد أدنى لكافة أفراد المجتمع.

6- تحقيق الرفاهية الاجتماعية لكافة أفراد المجتمع، من خلال توفير الخدمات العامة التي تقابل احتياجات أفراد المجتمع.

7- تحقيق التعاون بين كافة أجهزة التخطيط للرعاية الاجتماعية وتنمية المجتمع، حيث تعمل هذه الأجهزة في إطار محدد وهو إطار السياسة الاجتماعية، كما تحقق التوازن والتكامل بين المستوى القومي والإقليمي والمحلي بالنسبة لخطط وبرامج التنمية الشاملة.

8- تحقيق التنمية البشرية، وإعداد الإنسان وتزويده بالقدرات والمهارات التي تجعله عاملاً منتجًا، وترسيخ القيم التي تحقق الاستقرار والضبط الاجتماعي.

وظائف السياسة الاجتماعية:

تتعدد الوظائف التي تقوم بها السياسة الاجتماعية ويمكن تحديدها فيما يلي[2]:

1- **الوظيفة التنموية:** تنطوي هذه الوظيفة على دعم وتقوية الأسرة، وضمان إعداد المواطنين إعدادًا طيبًا، يتلاءم مع أدوارهم وإسهامهم في التنمية، وتقوم بدور دافع نحو التعاون والمشاركة، والتكيف مع المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، كما تتجه الوظيفة التنموية نحو الأبعاد الثقافية والاجتماعية لرفع مستواها لدى المواطنين.

---

(1) عبد العزيز عبدالله مختار: **السياسات الاجتماعية المعاصرة من وجهة نظر إسلامية**، دار الحكيم، القاهرة، 1991، ص ص28 : 26.

(2) ماهر أبو المعاطي على: **التخطيط الاجتماعي ونموذج السياسة الاجتماعية فى المجتمع المصري**، دار النهضة، القاهرة، 1998، ص 92 : 106.

2- **الوظيفة الوقائية:** تتجه نحو الفئات التي تكون عرضة للتأثير السلبي في المستقبل نتيجة عملية التنمية، وما يصاحبها من تغير قيمي، فهي تستبق حدوث تداعيات سلبية للتعامل معها قبل وقوعها.

3- **الوظيفة العلاجية:** تتجه إلى بعض الفئات المحرومة، والتي تعرف بالجماعات الهامشية كالأطفال المهملين، وكبار السن الذين لا مأوى لهم، حيث تقوم بدعم الخدمات الصحية والتعليمية، وتوفير المأوى ورفع مستوى الخدمات العامة.

4- **الوظيفة الإنتاجية:** تتطلب إعادة توجيه الموارد والبرامج والأشخاص؛ بما يحقق الدمج والتكامل لجميع قطاعات المجتمع في التنمية، في إطار ما يتوفر من موارد مادية وبشرية وتنظيمية.

ثانياً – الفساد بقطاع ومؤسسات السياسة الاجتماعية:

تتحدد عوامل وأسباب الفساد بقطاع ومؤسسات السياسة الاجتماعية فيما يلي[1]:

- انفراد قطاع ومؤسسات السياسة الاجتماعية بتقديم أنشطة وخدمات لا تُقَّدم في سواه من قطاعات المجتمع.
- تنامي الخبرة المتخصصة للعاملين في قطاع ومؤسسات السياسة الاجتماعية الحكومية بالمجتمع.
- ضمان الاستمرارية الوظيفية في قطاع ومؤسسات السياسة الاجتماعية الحكومية بالمجتمع.
- افتقار التنسيق بين الأجهزة بقطاع ومؤسسات السياسة الاجتماعية الحكومية بالمجتمع.

والفساد بقطاع ومؤسسات السياسة الاجتماعية له آثاره المدمرة يمكن استعراض بعضاً منها فيما يلي[2]:

- تحويل عملية التخطيط بقطاع ومؤسسات السياسة الاجتماعية إلى عملية شكلية، حيث أن انتشار ظاهر الفساد بالإضافة إلى المعوقات الإدارية الأخرى قد جعلت من التخطيط عملية شكلية في كثير من الأجهزة بقطاع ومؤسسات السياسة الاجتماعية.
- الحد من فاعلية نتائج جهود التنظيم الإداري بقطاع ومؤسسات السياسة الاجتماعية، حيث على تنتهي هذه الجهود عند كتابة التقارير الخاصة بها وتحفظ ولا يتم الالتفات إليها وتنفيذها.
- الانحراف بمقاصد عملية اتخاذ القرار بقطاع ومؤسسات السياسة الاجتماعية عن المصلحة العامة.
- التأثير على أمن واستقرار المجتمع، حيث أن الكثير من المشكلات الأمنية التي تعاني منها بعض مجتمعات اليوم تعود في جانب منها إلى انتشار الفساد في قطاع ومؤسسات السياسة الاجتماعية، فقد أصبح قطاع ومؤسسات السياسة الاجتماعية غير قادر على تلبية احتياجات المواطنين والحفاظ على مكانته كمؤسسة مرجعية للمواطن؛ مما دفع بعض من أبناء المجتمع إلى البحث عن قنوات أخرى لتلبية احتياجاتهم وتحقيق ذواتهم.

---

(1) عبد الرحمن أحمد هيجان: **الفساد وأثره على الجهاز الحكومي**، المؤتمر العربي الدولي لمكافحة الفساد، مركز الدراسات والبحوث، معهد الإدارة العامة، الرياض ،2003، ص14.

(2) عبد الرحمن أحمد هيجان: **الفساد وأثره على الجهاز الحكومي**، مرجع سبق ذكره ، ص ص 25: 33.

- إعاقة جهود الرقابة بقطاع ومؤسسات السياسة الاجتماعية، حيث أن الأجهزة الرقابية في كثير من الأحيان عطلت عن القيام بأدوارها الفعلية؛ وذلك نتيجة لعدم تزويدها بالتقارير المطلوبة عن سير الأجهزة بقطاع ومؤسسات السياسة الاجتماعية، لتتمكن على ضوء هذه التقارير من مراقبة وتطوير أدائهم، بما يحقق الغاية النهائية لإنشائه.

وتوجد عدة وسائل لمواجهة الفساد هي: ديمقراطية حقيقية توفر المشاركة، وتمثيل الشعب ومحاسبة الحكومة، تشجيع حقوق الإنسان وحمايته، احترام حكم القانون وإدارة العدالة، استقلالية المجتمع المدني وفعالية دوره في الحياة العامة، إدارة حكومية سليمة، بما في ذلك إدارة الأموال العامة، ووجود إدارة حكومية تتسم بالاحتراف والحيادية، سلطات غير مركزة لحكومة محلية فعالة، وبمشاركة تامة من قبل المواطنين[1].

ثالثاً- المسائلة والعدالة الاجتماعية:

المساءلة الاجتماعية:

تعرف هيئة الأمم المتحدة المساءلة بأنها الالتزام من قبل المسؤولين بالقواعد التالية[2]:

- توضيح كيفية تنفيذ الدائرة لمهامها ومبررات القرارات التي تتخذها.
- التفاعل المباشر مع الانتقادات والمطالب التي تقدم إليها.
- قبول جزء من المسؤولية عن الأخطاء التي تقع أو الفشل الذي ينتج عن تلك القرارات.
- وجود آلية واضحة تتيح للمواطن التحقق من التزام الدائرة بمهامها على الوجه المحدد.
- وجود آلية واضحة للتعامل مع الأخطاء أو الفشل.

ويمكن حصر المساءلة في ثلاثة محاور رئيسة هي[3]:

1- **المساءلة الذاتية:** تتجلى فيما تزرعه العقائد الدينية، والمبادئ والأخلاق الفاضلة من تجنب الفساد بكل صوره، وتوسيع دائرتي الثواب والعقاب؛ مما يجعل هذه العقيدة قوة رادعة للفساد ورقابة ذاتية، فهذا المستوى من المساءلة الذاتية النابعة من الخوف من الله والرغبة في ثوابه، هو أرقى صيغة للمساءلة وأقل كلفة.

2- **المساءلة المجتمعية:** فعندما تتحقق المشاركة السياسية الفاعلة من حرية تعبير، وانتخاب، وشفافية للقرارات، واستقلالية للقضاء، وتحرير للإعلام، فإننا سنصبح أمام بيئة صحية تتصف بالمساءلة.

---

(1) عبد الوهاب راوح: **الحكم الرشيد والتنمية في الجمهورية اليمنية السياق المحلي والعالمي لمراجعة وظيفة الدولة ودورها في الجمهورية اليمنية**، صحيفة 26سبتمبر، العدد 1388، 2008.

(2) منتدى الرياض الاقتصادي الثاني نحو تنمية اقتصادية مستدامة: **تطوير وسائل الشفافية والمساءلة الاقتصادية في المملكة العربية السعودية**، 2-4 ذي القعدة 1426هـ الموافق 4-6 ديسمبر 2005.

(3) يوسف خليفة اليوسف: **دراسة حالة الفساد في الإمارات العربية المتحدة**، ندوة "الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 20-23سبتمبر2004، ص21.

3- **المســاءلة الداخليــة:** وتتمثـل فـي مجموعـة الضـوابط التـي تحكـم أداء المؤسسـات مثـل تعريـف الصلاحيات، وشروط التوظيف، والتدريب المستمر، والتدقيق الداخلي والخارجي، والشفافية.

العدالة الاجتماعية:

للعدالة الاجتماعية أهمية كبيرة، فبالعدالة يعيش الجميع بأمن وسلام، كما أن التقدم والتطور متلازم مع وجود العدالة، وكلما تحققت العدالة ازداد إيمان الناس بالعمل الجاد في سبيل تطوير المجتمع، كما أنها تساهم في خلق التنافس الإيجابي، وتخلق الحافز القوي نحو تفجير المواهب والطاقات؛ مما يؤدي إلى الإبداع والابتكار، وشعور المجتمع بالسعادة والرفاهية والراحة[1].

وفي الجانب القانوني تتجلى العدالة الاجتماعية في وجود قوانين تنظم الحقوق والواجبات للأفراد والمجتمع، واحترام حقيقي لكرامة الإنسان، وتمتعه بممارسة كافة حقوقه المشروعة دون خوف[2].

وتوجد عدة معوقات تحول دون تحقيق العدالة الاجتماعية في المجتمعات العربية، من أبرزها: الابتعاد عن قيم الدين ورؤيته عن العدل، وغياب الديموقراطية، انتشار الفساد السياسي، سيطرة الدكتاتورية والاستبداد، والتخلي عن قيم الحرية والمساواة واحترام الإنسان، وإذا ما أردنا تحقيق العدالة فيجب تجاوز تلك المعوقات، ونشر ثقافة الحرية والمساواة والعدل والشورى. وللعدالة الاجتماعية مقومات عديدة، يمكن الإشارة إلى أهمها في النقاط التالية[3]:

- المساواة بين الناس أمام الشرع والقانون، والمساواة في الحقوق والواجبات، وتقلد المناصب العامة، والحصول على المكاسب والامتيازات والمنافع. أما غياب المساواة، يؤدي إلى انتشار المحسوبيات، وانعدام تكافؤ الفرص، وهجرة العقول، وانتشار الظلم وغياب العدل.
- التوازن الاجتماعي والتوزيع العادل للثروات، والتوازن بين أفراد المجتمع في مستوى المعيشة، والقضاء على الطبقية المعيشية، ورفع مستوى الفقراء إلى المستوى العام في المجتمع.
- احترام حقوق الإنسان والدفاع عنها، يمثل مؤشر على وجود العدالة الاجتماعية، وغيابها دليل على غياب العدالة الاجتماعية.

خاتمة:

إن وجود الفساد بقطاع ومؤسسات السياسة الاجتماعية يمثل خطورة بالغة على المجتمع؛ وذلك لحيوية ذلك القطاع، وتداخله مع غالبية قطاعات ومؤسسات المجتمع الأخرى، فأي استراتيجية لمكافحة الفساد لا

---

(1) إبراهيم العيسوي: **من العدالة الاجتماعية الى التنمية الشاملة والمستدامة**، مقال منشور بجريدة الشروق المصرية، 8 اكتوبر ، 2012.

(2) لمياء جلال الدين محمد: **التخطيط لتفعيل دور المجتمع المدني في تحقيق العدالة الاجتماعية للفقراء في مصر**، بحث منشور في مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الانسانية ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعه حلوان ، القاهرة ، الجزء الخامس، ابريل 2009.

(3) سلوى عياد ابو عجاجه: ال**عدالة الاجتماعية في النظرة العالمية الثالثة وانعكاسها على مهنة الخدمة الاجتماعية في الجماهرية**، دار الكتب الوطنية، ليبيا، 2011، ص13.

تأخذ بعين الاعتبار الأسباب التي أدت إلى نمو وتفشي هذه الظاهرة، والآليات التي تساعد على إعادة إنتاجه، لن تكون استراتيجية ناجحة، ولتمكين مبادئ ومعايير الحكم الراشد يجب أن تنطلق من محاربة الفساد أولاً، ثم ترسيخ الديمقراطية والعدالة والمشاركة المجتمعية في تحقيق التنمية الشاملة.

المراجع:

1- إبراهيم العيسوي: من العدالة الاجتماعية الى التنمية الشاملة والمستدامة، مقال منشور بجريدة الشروق المصرية، 8 اكتوبر ، 2012.

2- سلوى عياد ابو عجاجه: العدالة الاجتماعية في النظرة العالمية الثالثة وانعكاسها على مهنة الخدمة الاجتماعية في الجماهرية، دار الكتب الوطنية، ليبيا، 2011.

3- طلعت مصطفى السروجي: السياسة الاجتماعية في إطار المتغيرات العالمية الجديدة، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة ، 2004.

4- عبد الحليم رضا عبد العال: السياسة الاجتماعية أيدولوجيات وتطبيقات عالمية ومحلية، دار الثقافة المصرية، القاهرة، 1999.

5- عبد الرحمن أحمد هيجان: الفساد وأثره على الجهاز الحكومي، المؤتمر العربي الدولي لمكافحة الفساد، مركز الدراسات والبحوث، معهد الإدارة العامة، الرياض ،2003.

6- عبد العزيز عبدالله مختار: السياسات الاجتماعية المعاصرة من وجهة نظر إسلامية، دار الحكيم، القاهرة، 1991.

7- عبد الوهاب راوح: الحكم الرشيد والتنمية في الجمهورية اليمنية السياق المحلي والعالمي لمراجعة وظيفة الدولة ودورها في الجمهورية اليمنية، صحيفة 26سبتمبر، العدد 1388، 2008.

8- لمياء جلال الدين محمد: التخطيط لتفعيل دور المجتمع المدني في تحقيق العدالة الاجتماعية للفقراء في مصر، بحث منشور في مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الانسانية ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعه حلوان ، القاهرة ، الجزء الخامس، ابريل 2009.

9- ماهر أبو المعاطي على: التخطيط الاجتماعي ونموذج السياسة الاجتماعية في المجتمع المصري، دار النهضة، القاهرة، 1998.

10- منتدى الرياض الاقتصادي الثاني نحو تنمية اقتصادية مستدامة: تطوير وسائل الشفافية والمساءلة الاقتصادية في المملكة العربية السعودية، 2-4 ذي القعدة 1426هـ الموافق 4-6 ديسمبر 2005.

11- يوسف خليفة اليوسف: دراسة حالة الفساد في الإمارات العربية المتحدة، ندوة "الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 20-23سبتمبر2004.